إطار المرونة لكوفيد-١٩ التابع للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية - برنامج التدريب على التقييم البيئي والاجتماعي

الوحدة الخامسة - المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية النمطية

مقدمة

الغرض من الوحدة الخامسة هو تقديم ملخص للمخاطر والآثار البيئية والاجتماعية النمطية التي قد تحتاج إلى تقييمها من قبل العميل لمشروع أو النظر فيها خلال عملية الفحوصات البيئية والاجتماعية النافية للجهالة النمطية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه مجرد أمثلة على المخاطر المحتملة وأن الاستشاريين سيحتاجون إلى استخدام حكمهم المهني ومعرفتهم بالقطاع لتحديد المخاطر المحددة لكل مشروع بعينه.

مطلب الأداء رقم ١: تقييم المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية وإدارتها

- اعتمدت عملية التقييم البيئي والاجتماعي على المعلومات الأساسية القديمة ولا تعكس الوضع الحالي للمستقبِلات البيئة والاجتماعية في منطقة نفوذ المشروع.
- لم يقم العميل بإجراء تقييم لبدائل المشروع من المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المحتملة.
- لم يحدد العميل الطريقة التي تنطبق بها التشريعات والقوانين واللوائح الوطنية على المشروع بشكل خاص.
- لا تغطي عملية التقييم البيئي والاجتماعي كامل دورة حياة المشروع، مما يؤدي إلى عدم تقييم بعض الآثار.
- لا تعكس عملية التقييم البيئي والاجتماعي التصميم الحالي للمشروع، ولم يتم إعادة تقييم التغييرات الرئيسية في التصميم.
- لم يقم العميل بتقييم التأثيرات التراكمية والمتبقية.
- لم يحدد العميل المرافق ذات الصلة، مما أدى إلى عدم تقييم بعض الآثار.
- لم يفكر العميل في تدابير التجنب والتقليل والتخفيف والتعويض المحتملة.
- لا يوجد لدى العميل إجراء إدارة التغيير، مما يؤدي إلى المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية الناجمة عن التغييرات على المشروع الأصلي، ومن غير المرجح أن يتم تقييمه.
- لا تعد تدابير المتابعة والمؤشرات المدرجة في خطة الإدارة البيئية والاجتماعية "رائدة" بل تركز بدلاً من ذلك على تتبع الأداء السابق للمشروع.
- لم يخطر العميل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالحوادث أو الحوادث البيئية والاجتماعية التي حدثت.

مطلب الأداء رقم ٢: العمال وظروف العمل

- التمييز المستند إلى النوع الاجتماعي خلال توظيف القوى العاملة المحلية، وزيادة عدم المساواة فيما يخص النوع الاجتماعي بين المجتمعات المحلية من حيث توظيف العمالة من الذكور السائد.
- أشكال أخرى من التمييز أثناء توظيف القوى العاملة المحلية، مما يؤدي إلى استياء السكان المحليين المرتبط بالطريقة التي وزع بها العميل مزايا المشروع وفرصه.
- التسلط (فرض السيطرة) والتحرش والعنف (بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي) بين القوى العاملة مما يؤدي إلى إنفاذ اللوائح التنظيمية، واضطرابات العمال، والآثار الصحية (الإجهاد والإصابات) أو الضرر الناتج عن السمعة.
- ضعف العلاقات بين العمال والإدارة مما يؤدي إلى اضطرابات العمال أو تأخيرات في المشروع أو ضرر في سمعة الشركة.
- إجبار القوة العاملة على القيام بساعات عمل إضافية كعمل إضافي يؤدي إلى الإنفاذ التنظيمي أو اضطرابات العمال أو الآثار الصحية (الإجهاد والإصابات).
- عمالة الأطفال والعمالة القسرية التي تؤدي إلى الإنفاذ التنظيمي، والآثار الصحية (الإصابات والوفيات) أو الإضرار بالسمعة.
- استغلال القوة العاملة من خلال عدم دفع أجور العمال، ودفع أجور العمال أقل من الحد الأدنى الوطني للأجور، وعدم تقديم استحقاقات قانونية للعمال، مما يؤدي إلى الإنفاذ التنظيمي، واضطرابات العمال، وحالات التأخير في المشروع،

أو الإضرار بالسمعة.

- عدم خضوع العمال لعمليات فحص صحي منتظمة (مثل اللياقة البدنية لتقييم العمل) مما يؤدي إلى الإصابات والوفيات في مكان العمل بسبب الظروف الصحية غير المشخصة.
- استغلال القوى العاملة المهاجرة مما يؤدي إلى الإنفاذ التنظيمي، واضطرابات العمال، وتأخير المشروع أو الإضرار بالسمعة.
- توفير مساكن رديئة النوعية للعمال مما يؤدي إلى آثار صحية من قبيل الإجهاد، وانتشار الأمراض المعدية، والأمراض المرتبطة بالظروف المعيشية مثل الرطوبة وغيرها من مشاكل السكن.
- تنفيذ عمليات فصل جماعي من العمل دون النظر في القوة العاملة، مما يؤدي إلى اضطرابات عمالية أو تأخير في المشاريع أو إلى الإضرار بالسمعة.
- عدم قدرة العمال على المفاوضة الجماعية مع العميل، مما يؤدي إلى الإنفاذ التنظيمي واضطرابات العمال وحالات التأخير في المشروع أو الإضرار بالسمعة.
- عدم وجود عملية للعمال لتقديم شكاواهم.

ملاحظة: يمكن أن تحدث الآثار المذكورة أعلاه في أوساط الموردين الرئيسيين للعميل، وكذلك داخل شركات سلسلة الإمداد التي تُعد مركزية في المهام الأساسية للمشروع. ويلزم إجراء تقييم لمخاطر العرض في إطار مطلب الأداء رقم ١.

مطلب الأداء رقم ٣: كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوث والسيطرة عليه

- يؤدي توليد انبعاثات الهواء إلى تدهور جودة الهواء المحلي الذي يتجاوز معايير جودة الهواء ذات الصلة ويؤثر على صحة العمال أو المجتمعات المحلية.
- توليد الروائح يؤدي إلى مصدر للإزعاج قانونًا.
- تصريف مياه الصرف غير المعالجة / الملوثة في البيئة.
- توليد الغازات المسببة للاحتباس الحراري التي تساهم في تغير المناخ العالمي.
- توليد ضوضاء تتجاوز معايير الضوضاء ذات الصلة مما يؤدي إلى إزعاج قانوني و/أو تعرض العمال.
- الحفريات وعمليات تحريك الأرض التي تؤدي إلى تغييرات طبوغرافية تغير أنماط الصرف الحالية وقد تساهم في زيادة التعرية والشرائح الأرضية والطينية.
- الحفريات وعمليات تحريك الأرض المؤدية إلى الطمي وزيادة التعكير داخل المياه السطحية التي تؤثر على قدرة الغير على استخدام هذا المورد وآثاره على التنوع البيولوجي.
- التخزين والاستخدام غير المناسب للمواد والمواد الخطرة (المواد الكيميائية، والوقود، وما إلى ذلك)، مما يؤدي إلى تعرض العمال و/أو تلوث التربة والمياه الجوفية.
- الإدارة غير المناسبة للنفايات الخطرة التي تؤدي إلى تلوث التربة والمياه الجوفية.
- سوء إدارة التخلص من النفايات مما يؤدي إلى تلوث التربة والمياه الجوفية، وقضايا السمعة، وفقدان الموارد لإعادة الاستخدام/إعادة التدوير.
- التخزين والاستخدام غير المناسبين للمبيدات الحشرية الذي يؤدي إلى تعرض العمال أو تلوث التربة والمياه الجوفية أو التأثير على التنوع البيولوجي.
- يؤدي استخراج المياه غير المستدام إلى الحد من توافر وجودة المياه المتاحة من قبل المستخدمين الآخرين، أو التغييرات في تدفق دورات المياه السطحية القريبة مما يؤثر على المستخدمين الآخرين والتنوع البيولوجي.

مطلب الأداء رقم ٤: الصحة والسلامة والأمن

- توليد مخاطر الصحة والسلامة المهنية على القوى العاملة مما يؤدي إلى إصابات واعتلال الصحة والوفيات. يمكن أن يحدث هذا من الانزلاقات أو العثرات أو السقوط من الارتفاع أو استخدام الآلات الدوارة أو استخدام مركبات المشروع أو التعرض للمخاطر التي قد تؤدي إلى أمراض مهنية.
- استخدام المركبات على شبكة الطرق العامة لزيادة مخاطر الصحة والسلامة للمشاة، وغير ذلك من مستخدمي الطرق والهياكل المادية المجاورة للطريق، مما يؤدي إلى وقوع إصابات أو وفيات أو خسائر اقتصادية ناجمة عن أضرار في الهياكل أو الماشية
- احتمال أن ينقل سائقو مركبات الطرق في المشروع الأمراض المعدية أثناء انتقالهم من موقع إلى آخر على طول طريقهم، بينما يتوقفون عند نقاط الراحة والتزود بالوقود.

- الإطلاق العرضي لمواد خطرة أو ضارة بالبيئة ينتج عنها تأثيرات صحية بين العمال والمجتمعات المحلية.
- السلوك غير اللائق لأفراد الأمن تجاه السكان المحليين، والتي تعمل كنقطة انطلاق للاضطرابات أو تأخيرات في المشروع أو أضرار بالسمعة.
- احتمال محاولة السكان المحليين دخول مواقع البناء للسرقة أو لأي سبب آخر، مما يؤدي إلى إصابات أو وفيات.
- تشغيل معسكرات الإيواء وإمكانية تعامل العمال مع المجتمعات المحلية، وتوليد الصراع ونقل الأمراض المعدية.
- تدفق الأشخاص الباحثين عن عمل وأنواع أخرى من الفرص الاقتصادية من المشروع، مما يؤدي إلى:
  - الصراعات بين السكان المحليين والقادمين الجدد؛
  - زيادة انتشار الأمراض المعدية؛
  - زيادة في الجريمة؛
  - زيادة في الضغط النفسي والقلق داخل المجتمعات المحلية.

ملحوظة: قد يؤدي التدفق غير المنضبط للأشخاص إلى موقع المشروع إلى توليد مجموعة متنوعة من المخاطر البيئية والاجتماعية، بما في ذلك الضغط على موارد الرعاية الاجتماعية (قوات الشرطة والرعاية الصحية وموارد الاستجابة لحالات الطوارئ)، والتضخم المحلي حيث تؤثر أسعار السلع والخدمات الأساسية على الأمن الغذائي للأسر الضعيفة، والتأثيرات على التنوع البيولوجي من تطهير الأراضي وزيادة استخدام الموارد الطبيعية.

مطلب الأداء رقم ٥: الاستحواذ على الأراضي وقيود استخدام الأراضي وإعادة التوطين القسري

- هناك خطر من أن عملية تخطيط إعادة التوطين الخاصة بالعميل لا تُعلم الأشخاص المتضررين بشكل كافٍ، وتعوضهم وتدعمهم لتحسين سبل عيشهم ومستويات معيشتهم، أو كحد أدنى لاستعادتها، إلى مستويات ما قبل التشريد. يمكن أن يؤدي هذا إلى مجموعة متنوعة من العواقب بما في ذلك زيادة قابلية تعرض الشخص المتأثر للضرر، أو زيادة عدم المساواة فيما يخص النوع الاجتماعي، أو الاستياء من المشروع، أو الاضطراب والصراع، أو تأخير المشروع، أو التحديات القانونية، أو الإضرار بالسمعة.
- تشمل مصادر المخاطر المحددة ما يلي:
  - الأشخاص المتأثرون الذين يُطلب منهم إخلاء الأرض أو قبول القيود المفروضة على وصولهم إلى الأصول والموارد الطبيعية، قبل تقديم التعويض؛
  - النزاعات بين الأشخاص أو المجموعات المختلفة المرتبطة بـ "من" هو "المالك" الشرعي للأصل أو الموارد الطبيعية المتأثرة؛
  - الأشخاص المتأثرون أو ممثلو المجتمع الذين يدعون بشكل احتيالي أنهم يطالبون بملكية خاصة للأصول العامة أو الموارد الطبيعية؛
  - إجراء التعداد وجرد الأصول المتأثرة من قبل موظفين عديمي الخبرة، مما يؤدي إلى حساب الأشخاص المتأثرين وأصولهم بشكل غير صحيح أثناء الدراسات الاستقصائية؛
  - تشاور أصحاب المصلحة مع الأشخاص المتأثرين غير كاف وهناك نقص في الفهم المرتبط بحقوقهم القانونية بموجب التشريعات الوطنية، واستحقاقاتهم بموجب مطلب الأداء رقم ٥، وكيف سيتم تقديم التعويض والتدابير الأخرى من قبل العميل ومتى سيحدث ذلك؛
  - هناك نقص في الفهم بين الأشخاص المتأثرين مرتبط بتوقيت الحصول على التعويض من المشروع، مما يؤدي إلى قيام الأشخاص بالحصول على قروض غير رسمية باستخدام أراضيهم كضمانات، مما يؤدي إلى زيادة في ديون الأسر والضغط النفسي؛
  - عدم تزويد المجموعات القابلة للتضرر أكثر من غيرها بالدعم الكافي والموجه للمشاركة في عملية التخطيط لإعادة التوطين، مما أدى إلى استبعاد التدابير المطلوبة لدعم المجموعات القابلة للتضرر أكثر من غيرها من وثائق وخطط تخطيط إعادة التوطين؛
  - عدم إتاحة فرص التأثير على خيارات إعادة التوطين للنساء بين الأسر المتأثرة، مما يعزز حالات عدم المساواة بين النوع الاجتماعي القائمة؛
  - هناك نقص في فهم التاريخ النهائي، ويصل الناس ويستثمرون في الأراضي المتأثرة الذين يتوقعون تعويضًا في وقت لاحق، على الرغم من استكمال التعداد وجرد الأصول المتأثرة؛
  - التعويض الذي يقدمه العميل لا يعكس تكلفة الاستبدال الكاملة للأصول المتأثرة؛
  - الأصول البديلة (مثل المباني السكنية) أو الأرض، ذات نوعية رديئة، أو ليس لديها وصول مماثل إلى البنية التحتية والمرافق العامة؛
  - هناك اعتماد مفرط على توفير التعويض النقدي الذي قد لا يتم إنفاقه بطريقة مستدامة وشاملة للنوع الاجتماعي؛
  - لا تتضمن الميزانية في عملية تخطيط إعادة التوطين مخصصات احتياطية لتغطية المشاكل التي قد تنشأ أثناء

التنفيذ، وقد يكون هناك نقص في الموارد المالية لإكمال عملية إعادة التوطين بشكل مرضٍ؛
- عدم حل المظالم في الوقت المناسب.

مطلب الأداء رقم ٦: الحفاظ على التنوع البيولوجي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية

- الآثار على التنوع البيولوجي من أنشطة تطهير الأراضي والتجريف والمنشآت البرية والبحرية مما يؤدي إلى فقدان الموائل وتدهورها وتفتتها أو الموائل المتبقية.
- تغيير الموائل الأرضية من طرق الوصول إلى المباني والبنية التحتية الخطية الأخرى، بما في ذلك التفتت وتأثيرات الحواجز. قد يؤدي بناء طرق الوصول أيضًا إلى زيادة قدرة الأشخاص على الدخول إلى المناطق وجمع الموارد الطبيعية والقيام بأنشطة مثل صيد الأسماك والصيد. على الصعيد العالمي، تعد طرق الوصول مصدرًا رئيسيًا لفقدان الموائل وتدهور أنواع الحيوانات التي تتطلب الحد الأدنى من المناطق القابلة للحياة للموئل غير المضطرب.
- تغيير النظم البيئية بسبب غزو الأنواع النباتية والحيوانية الدخيلة. ويمكن أن يؤدي هذا إلى طرد الأنواع الأصلية وفقدان الموائل. غالبًا ما تتعلق المصادر بالنقل (الشحن البحري والطرق البرية والسكك الحديدية).
- انخفاض جودة الموائل ووفيات الحيوانات والنباتات بسبب التلوث (الهواء أو الماء أو التربة) يمكن أن تحدث تغييرات لا رجعة فيها تجعل الموائل غير مناسبة للأنواع الحساسة.
- تغيير الموائل بسبب تلوث مجاري المياه التي تزود موائل الأراضي الرطبة في المصب.
- تشريد الحيوانات بسبب فقدان الموئل أو الاضطرابات، مما يعرضها لخطر الصراع مع الناس أو الحيوانات الأخرى لأنها غير قادرة على إيجاد موئل بديل متاح وغير مشغول بالفعل.
- الآثار المستحثة المرتبطة بتدفق الأشخاص الذين يبحثون عن عمل، ومواصلة تطوير مشاريع مماثلة أو مختلفة أو فتح الوصول إلى مناطق لم تكن مضطربة من قبل. قد تشمل هذه الخسائر فقدان الموئل تدريجيًا بسبب زيادة بصمة البنية الأساسية أو زيادة معدلات تحويل الغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية الطبيعية إلى أراضي زراعية.
- التغيرات في قدرة النظم الإيكولوجية على تقديم الخدمات للمستخدمين أو المستفيدين.
- يعوق تطبيق الحواجز الوصول إلى الخدمات الإيكولوجية، مما يؤدي إلى فقدان سبل العيش أو الرفاه.

مطلب الأداء رقم ٧: الشعوب الأصلية

- التأثيرات على الرفاه العام للشعوب الأصلية مما يؤدي إلى تغيرات في قدرتها على تحديد الذات كمجموعة عرقية أو ثقافية مميزة، والطريقة التي يعترف بها الآخرون كمجموعة متميزة. يمكن أن يحدث هذا من السلوك غير المناسب للقوى العاملة الوافدة وتدفقها، مما يؤدي إلى الاختلاط الثقافي بين المجموعات العرقية المختلفة التي تعمل على إضعاف أهمية العادات واللغة واللهجات المحلية وهياكل القيادة والمعايير.
- تؤدي التغييرات التي تطرأ على ترتيبات الوصول إلى الأراضي الحالية إلى إحداث تأثيرات على اعتماد الشعوب الأصلية وتعلقها الثقافي بموائل متميزة جغرافيًا، أو أراضي تقليدية أو أقاليم الأجداد، وعلى استخدامها للموارد الطبيعية في هذه الموائل والأقاليم.
- فرض قوانين أو لوائح أو مؤسسات ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية تختلف عن تلك التي تمارسها حاليًا الشعوب الأصلية، والتي تمثل نقطة انطلاق للاضطرابات.
- اعتماد المشروع على لغات مختلفة عن اللغات، أو لهجة الشعوب الأصلية، لمشاركة المعلومات حول تأثيرات المشروع والفوائد المحتملة، بمثابة نقطة انطلاق للاضطرابات. قد يحدث هذا إذا اعتقدت الشعوب الأصلية أنها مستبعدة من عملية الإفصاح عن المعلومات الأوسع نطاقًا.

مطلب الأداء رقم ٨: التراث الثقافي

- توليد ضوضاء واهتزازات أرضية تؤدي إلى الضرر المادي للتراث الثقافي الملموس.
- الحفريات، والهدم، وتحريك الأرض، والصرف، والفيضانات، أو أي تغيرات أخرى في البيئة المادية تؤدي إلى الضرر المادي للتراث الثقافي الملموس.
- القيود المفروضة على الوصول إلى الأراضي مما يؤدي إلى فقدان قيمة وسائل الراحة، أو انخفاض إمكانية الوصول المادي للتراث الثقافي، بسبب قيود الوصول إلى الأراضي.
- وجود القوى العاملة القادمة يغير الممارسات الثقافية، والتمثيل، والتعبير، والمعرفة، والمهارات التي تمتلكها المجتمعات أو المجموعات. يمكن أن يحدث هذا بسبب السلوك غير اللائق للقوى العاملة القادمة، ونقص حماية العادات والتقاليد

المحلية، وكذلك من تدفقها.

مطلب الأداء رقم ١٠: الإفصاح عن المعلومات وإشراك أصحاب المصلحة

- عدم وجود معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب مرتبطة بالمشروع للأشخاص المتأثرين وغيرهم من أصحاب المصلحة، مما يؤدي إلى تصورات غير دقيقة تجاه المشروع، أو المظالم، أو الاضطرابات، أو تأخيرات المشروع أو الإضرار بالسمعة.
- عدم وجود عملية مشاركة هادفة لأصحاب المصلحة لدمج التعليقات المقدمة من المجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الآخرين، في التصميم المبكر للمشروع، وتقييم المخاطر، وتصميم تدابير التخفيف والمتابعة.
- عدم قدرة الفئات المعرضة للتضرر أكثر من غيرها والأشخاص الآخرين على المشاركة في أنشطة إشراك أصحاب المصلحة بسبب الإعاقة أو سبب آخر.
- عدم وجود آلية تظلم فعالة تولد الاستياء من المشروع بسبب عدم قدرة العميل على تسجيل الشكاوى والتحقيق فيها ومعالجتها بشكل مرضٍ.